مجلة المختار للعلوم الإنسانية 37 (1): 103-86، 2020

Research Article

Open Access

اسهام المشاريع النسائية الصغرى في تفعيل دور المرأة في بناء وتنمية المجتمع المحلي

نجاح جادالله محمّد[1]*، أريج محمّد منصور[2]، رهام فرج المسماري[3]

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/eq250p67

المستخلص: تناول البحث موضوع المشروعات النسائية الصغرى ودورها في تنمية المجتمع؛ كرفع المستوى المعيشيّ، والحدِّ من البطالة، وتحقيق الذات، ومعرفة أثر متغيِّر المرحلة السنية ، والوضع العائلي ، ومستوي التعليم ، على قيام المرأة بالمشروعات الصغيرة، كما سعت إلى معرفة أهمِّ العقبات التي تقف امام صاحبات المشاريع الصغرى . وقد أجري البحث على مجموعة من النساء القائمات بالمشروعات الصغرى في بلدية الجبل الأخضر في مدينتي البيضاء وشحَّات، وانتهي البحث بأنَّ هذه المشروعات يتم تمويلها بمدَّخرات شخصيَّة، وأنَّ القائمات بالمشروعات الصغيرة لم يتحصَّلن على دورات تدريبيَّة، وأنَّ الدولة لا تقدِّم أيَّ دعم لهذه المشروعات، وأنَّ الإقبال على هذه المشروعات زاد في السنوات الأخيرة، وأنَّها أسهمت في توفير فرص عمل، وزيادة الدخل، وتحقيق ذات المرأة وطموحاتها. كما توصَّلت الدراسة إلى أنَّ أعمار القائمات بهذه المشروعات كانت من 26 عامًا فما فوق، ومستوى تعليمهنَّ ما بين عالٍ ومتوسِّط، وأنَّهنَّ متزوِّجات ولديهنَّ أسر، وانتهي البحث –أيضًا– بان المعوقات التي تقف امام هذه المشروعات تتمثَّل في انعدام الدعم الماليِّ من الدولة، ونقص التدريب، وقلَّة الخيرة.

الكلمات المفتاحية: المشرعات النسائية الصغيرة، تنمية المجتمع المحلي، الاقتصاد النسائي، البطالة

The contribution of small-scale women's projects to activating the role of women in building and developing the local community

Najah Jadallah Muhammad; Areej Muhammad Mansour; Reham Faraj Al-Mismari
Department of Sociology, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: The aim of this study is to acknowledge women's participation in micro projects and their role in developing local communities. This helps in raising the standard of living for their families, reducing unemployment rates, and realizing their own self-esteem. Furthermore, the study focuses on the major obstacles these micro project women face in an attempt to recommend solutions that are capable of boosting their role in local communities' development. Descriptive methods and field surveys have been implemented for the purpose, including women with micro projects in the area, especially in the municipalities of Al Bayidha and Shahat. Among the results collected is the fact that most of the projects are self-funded without any financial or training support from the government specially to women aged 26 and above.

Keywords: Small women's projects, Local community development, Women's economy, Unemployment.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة:

تؤدي المشروعات الصغيرة (SSE) small size entreprises دورا محوريا في إحراز متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي وتعد واحدة من أهم الميادين القطاع الغير رسمي الذي يستأثر بعناية المنظمات والهيئات والمختصين في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لأهمية الدور المناط بها في زيادة الإنتاجية والعمل وإدارة العائد والاختراع وتحقيق الأهداف التنموية من خلال زيادة معدلات فرص العمل، ولا يمكن إغفال دور المشروعات الصغيرة في دول العالم الثالث؛ حيث إنها إحدى ركائز التنمية الاقتصادية؛ فقد شكلت 95% من قطاع الأعمال الخاصة، وفي سوريا –بقصد التمثيل لا الحصر –يمثل القطاع الغير رسمي ثلثي الناتج المحلي، ولكن أدت الأزمة إلى تراجع أدائها، ومع ذلك فإن الخصائص التي تميز تلك المشروعات تؤهلها لأن تكون –في حالة معالجة صعوباتها ومشكلاتها– المحرك الأساسي للتنمية، وهذه المشروعات هي الأكثر تعويل على الموارد الاساسية والمؤهلات الوطنية مع اعتمادها مهارات وتقنيات حِرَفية تراثية يدوية وفنية متوفرة حاليا، بعيدا عن مبادئها ونهج نظامها الاقتصادي.

إن هذه الانشطة تتميز بالانتشار الجغرافي ، مما يسهم في إحراز تحقيق النمو المحلي والإقليمي المتوازن، كما إن هذه الأنشطة تقدم احتياجات شريحة الدخل المحدود التي تهدف لتأمينها بأثمان زهيدة وإن كانت ذات مواصفات جودة اقل .

وعلى المستوى الوطني لوحظ انتشار المشروعات الصغيرة في ليبيا بشكل واضح بعد أحداث 17 فبراير 2011 وخاصة بين النساء، وربما يعود هذا إلى أن الأزمات السياسية أثرت بشكل واضح على الأحوال الاقتصادية للأسرة الليبية، وحيث إن هذه المشروعات وفرت للنساء فرص عمل مريحة ومناسبة لظروفهن الاجتماعية والأسرية، فقد رأيت أنه من الأهمية دراسة هذه الظاهرة من أجل الحصول على المزيد من البيانات عن هذه الانشطة ، وخاصة من ناحية ظهورها وانتشارها والمعوقات المتنوعة التي تقابلها والآثار الناتجة على وجودها.

موضوع الدراسة:

يواجه العالم اليوم أزمات وتحديات في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد أفرزها عصر العولمة والتحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في العالم، وفي إطار إدراك هذه التحديات كان على الدول المتقدمة عموما والنامية على وجه الخصوص، وضع استراتيجيات جديدة للتنمية تتناسب وهذه التغير الذي يمر به المجتمع الإنساني .

وبما أنَّ المرأة عنصر فاعل في المجتمع، وباذلك تمثل طاقة عطاء وعمل، أضحي تقدم أي مجتمع مرتبط بقدرة النساء على المساهمة بفاعلية في بناء المجتمع وتطوره.

وعلى الرغم من الاهتمام الواسع لدى كافة الدول الصناعية والنامية بضرورة العمل الجاد بإشراك النساء في عملية البناء، نجد زيادة معدلات البطالة بين السيدات التي يبحثن عن فرص عمل في القطاع العام، وهنا يظهر بوضوح دور القطاع الخاص في اتاحة حرف ومهن بديلا للوظائف الحكومية، أو حتى بالإضافة إلى الوظائف الحكومية، حيث تأتي أهمية هذه المشروعات من قدرتها على توظيف الأيدي العاملة واستغلال الموارد الاولية الوطنية وتقديم السلع الأساسية والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وبذلك يعتبر ركيزة أساسية للإنتاج المحلي وحافز ودافع أساسي للتنمية المستدامة .

وقد شهد الاقتصاد الليبي في العشر سنوات الماضية طفرة في عدد المشروعات الخاصة والغير رسمية، وهي في زيادة مستمرة، وخاصة المشروعات النسائية الصغرى والمتوسطة ، إلا أنها تنتمي إلى سوق العمل غير الرسمي، ولا توجد إحصائيات واضحة ومحددة عن واقع هذه المشروعات، مما يؤدي إلى مشاكل في الإقراض والتمويل الحكومي، مما ينعكس سلبا على نمو النشاط التنموي للنساء.

حيث تواجه غالبية المشاريع النسائية الصغرى تواجه العديد من المعوقات والتعقيدات التي تواجه عملها، لذلك فإن الموضوع الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في معرفة دور المشاريع الصغرى في تدعيم دور النساء في التنمية المحلية، ومعرفة المعوقات التي تواجه النساء العاملة في المشروعات الصغرى .

أهمية الدراسة:

تمثل المشروعات الصغرى أهمية بارزة في اقتصاد البلدان على تباين مستويات رقيها وازدهارها التنموي وذلك لدورها الحيوي في التنمية، وبما تؤديه من دور في رفع معدل النمو الاقتصادي، وإتاحة وظائف، وتقليص معدلات البطالة، ورفع الوضع المعيشي لأفراد المجتمع، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات الإنتاجية والإدارية، والحد من العجز التجاري، وزيادة الدخل القومي، فالمشاريع الصغرى من الميادين الغنية لتعزيز المهارات والرؤى الجديدة وتحقيق الطموح.

فقد أشار بيان مؤسسة التعاون والتنمية الاقتصادي بأن المشروعات الصغرى والمتوسطة الحجم تقدر بمعدل (95,99%) من مجموع المشروعات والمنشأت في دول مؤسسة التعاون والتنمية الاقتصادي وتوفير الوظائف بمقدار (60,70%) وهي البيئة التي يولد فيها الابتكارات والسلع الجديدة للأسواق. (انويجي. 2006).

ويأتي الاهتمام بإنشاء هذه المشروعات نظرا إلى حاجة المجتمع للتنمية والتطوير، ففي الوقت الذي لا يمكن أن تكون التنمية شاملة وصحيحة إن لم يتم العمل الجاد على إشراك المرأة بمسيرة البناء، تأتي أهمية هذا البحث من كونه يهدف للوقوف على واقع الأعمال التجارية التي تخص السيدات، للتعرف على دورها، واشراكها في دفع عجلة التنمية، ومعرفة المعوقات والصعوبات التي تواجهها.

أهداف الدراسة:

1- إدراك الأهمية الاستراتيجية لمساهمة السيدات في القطاع الخاص، ودورها في تطوير المجتمعات المحلية .
2- الكشف على الفروق في درجات مشاركة النساء العاملة في القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي وفقا للبيانات الآتية: (المرحلة السنية ، الوضع الاجتماعي ،درجة التعليم، مجال عمل المشروع).
3- التعرف على أهم المعوقات الثقافية والمادية التي تجابه صاحبات المشاريع الصغرى، ومحاولة تقديم حلول للحد منها؛ بغية الوصول إلى دور فعال للمرأة في مسيرة النمو المحلي بكفاءة وفعالية.
4- تقديم معلومات وبيانات تكشف عن واقع الأعمال التجارية والحرفية الصغرى للمرأة في مجتمع البحث يمكن الاستفادة منها في رفع معدلات مساهمة المرأة في نمو المجتمع المحلي .

مصطلحات الدراسة:

1- الدور:

مفهوم اجتماعي يشير إلى نمط من الفعل المتوقع من كل أعضاء الجماعة الذين يشغلون مركزا معينا بصرف النظر عن أشخاصهم.

وتعرف كاميليا عبد الفتاح الدور بأنه: الأفعال المتوقعة التي يقوم بها الشخص ليؤكد وجوده في المجتمع. (صالح.1997).

ونعرفه إجرائيا بأنه: (الدور المتوقع من قيام المشاريع الصغرى التي تقوم بها المرأة لتعزيز مساندة هذه المشروعات في بناء المجتمع، وبالأخص المجتمع المحلي بليبيا.(

2- المشروعات الصغيرة **Small size Enterprise**:

عرَّفها الاقتصاديون الليبيون بأنها: »المؤسسة التي تمول وتدار ذاتيا؛ وتستهدف بشكل رئيسي تلبية احتياجات استهلاكية محلية.«

كما عُرِفت بأنها: »وحدة اقتصادية واجتماعية وفنية مستقلة، تتميز بحجم عمالة محدد، وتتألف من مجموعة النشاطات الاقتصادية وأنظمة جزئية، أهمها نشاط التسويق، ونشاط الإنتاج، والنشاط المالي«. (بوحردة.2013).

ونعرفها إجرائيا في هذه الدراسة بأنها: تلك المشروعات التي تدار برأس مال صاحبها، وعادة ما يكون رأس مالها صغير، وهذه المشروعات في أغلبها هي مشروعات حرفية تقوم بها مجموعة من النساء للنهوض بالتنمية المحلية، وتسويقها يقوم على الدعاية والسمعة.

3- المرأة:

هي كيان إنساني اجتماعي وجد مع وجود الرجل. (بدران.2002).

وهي إنسان لها احتياجات وحقوق، وعليها واجبات، ولها أدوار تقوم بها. (عبدالرحمن.2003).

وقد جاء ذكر المرأة في النصوص الدينية جميعا، وفي البرديات التاريخية في مصر القديمة، وكانت موضوعا واضحا في أطروحات فلاسفة اليونان، وظلت المرأة جزءا من التراث المكتوب عبر كل العصور. (بدران.2002).

ونعرف المرأة في هذا البحث بأنها: المرأة الليبية القائمة بالمشروعات الصغيرة، الهادفة من وراء ذلك إلى سد الاحتياجات والانخراط بدعم تنمية المجتمع.

4- التنمية :**Development**

عملية متعددة الجوانب، لها ركائز ومتطلبات مادية وفكرية وسياسات مجتمعية، يأتي بمقدمتها البشر، فلا نمو بدون قوة عاملة . (علام.2003).

ويعرفها شوداك بأنها: عملية تحول جوهري بالمجتمعات من نواح متعددة سواء مالية وسياسية واجتماعية وفكرية.

ويعرفها عاطف غيث بأنها: التحول الواعي المنظم لتجمع من الأنشطة المالية والثقافية وفق فكر محدد للتغيير الموجه. (شفيق. بدون ت).

ونعرفها إجرائيا في هذه الدراسة بأنها: تعني إعادة الثقة بين الدولة والمواطن، ورفع قيمة الإنسان من خلال قاعدة تنموية قادرة على العطاء والاستمرار داخل المجتمع والارتقاء بمستواه الاقتصادي والاجتماعي.

5- المجتمع المحلي (:**Local community**)

يُعرِّفه صلاح العبد بأنه: عدد من الأفراد يجتمعون في فضاء جغرافي محدد المعالم، ويشتركون مشاركة مجدية في جميع أعمال التجمع المجتمعي المتعددة ، ويضبط التفاعل بينهم نظام اجتماعي أو مجموعة من القوانين . (سعد.1998).

ونعرِّف المجتمع المحلي بأنه: جماعة متجانسة من الأشخاص يعيشون على بقعة جغرافية من الأرض ويمارسون أنشطة متنوعة وتربطهم علاقات معنوية ومادية مستقرة وأيضا تربط بينهما جملة من القيم والضوابط المجتمعية.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع في الأدبيات والتراث الأكاديمي المتعلق بسياق الدراسة ،قسمت الدراسات والأبحاث السابقة الي محلية وعربية :

- الدراسة المحلية: البرغثي ،محمد ونيس ،عوائق تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم ،ليبيا 2014 :

هدفت الدراسة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغرى والمتوسطة وسبل العلاج من خلال رؤية البنوك التجارية في ليبيا .

تكوّن مجتمع البحث من كافة المستويات الإدارية المساهمة في اتخاذ القرار التمويلي، واعتمدت الدراسة على طريقة المسح بالعينة العشوائية، وُزعت (100) استمارة تجميع للبيانات، واستنتج الباحث بأنه توجد عدة حواجز تقف عثرة أمام تمويل البنوك للمشاريع الصغرى منها عراقيل خاصة بالمصارف كعدم وجود عدد كافي من الموظفين مدربين لتنظيم العمل الخاص بهذه المشروعات و الأقسام المتخصصة بدعمها ماديا وتقديم التسهيلات ،وأخرى خارجية كفقد أصحاب المشاريع القدرة على إعطاء سندات تأمين وعدم توفر قوانين ولوائح تنظم العمل بالمشاريع الصغيرة وعدم وجود مؤسسات ومراكز بيانات تضم قوائم بأعداد هذه المشاريع . (البرغثي.2014).

الدراسات العربية:

- كنجو عبود الاستثمار والتمويل في المشاريع الصغيرة، 2007.

هدفت الدراسة إلى معرفة الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة تحد من تقدمها وتوسعها للسعي لوضع الحلول والمقترحات المناسبة لها، وتم الاعتماد على بحث ميداني لعينة من المشروعات الصغيرة في مدينة حلب، وتم تصميم استمارة وزعت على عينة بلغت 250 منشأة، وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات تواجه من بعض المشكلات متمثلة في نقص التمويل وضعف الخبرة والإدارة وعدم توفر لوائح وقوانين لإدارة شؤنها وتجاهل الدولة لهذه المشاريع، كما استنتج الباحث ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص وتأسيس طرق تسهيلات إدارية ومالية حديثة للتعامل مع المشاريع الصغرى على ركيزة حديثة . (كنجو.2007)

- واقع مشروعات المرأة المتناهية الصغر في السودان، أمير عبدالله محمَّد أحمد حمزة، 2010:

تناول البحث واقع المشاريع المتناهية الصغر وخصائصها ومقوِّماتها والعقبات التي تعترضها وآثارها على الاقتصاد القوميِّ، قامت البحث على عيِّنة عشوائيَّة تتكون من 132 امرأة، بولاية نهر النيل، من القائمات بالمشروعات المتناهية الصغر، وتوصَّلت الدراسة إلى أنَّ التنوُّع القطاعيَّ والانتشار الجغرافيَّ لهذه المشاريع يحول دون تنظيمها ومتابعتها، كذلك لم تفلح صاحبات هذه الاعمال على تلقي الخدمات المصرفية، وقد يرجع ذلك إلى ضعف المستوى التعليميِّ والثقافيِّ لهنَّ، أو التخوُّف من الجهاز المصرفيِّ، وعلى الرغم من ذلك فقد أسهمت هذه الاعمال في تحسين الوضع المعيشيِّ لكثير من الأسر، إلَّا أنَّ تلك المشروعات تواجه العديد من العقبات والمعوِّقات، وتحتاج إلى عمل جادٍّ من الدولة لإزالتها؛ لتحقيق وضع تنمويٍّ أفضل. (حمزة.2010).

- دور المشاريع الصغرى في معالجة بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي ، خليل النمروطي و أحمد صيدم :**2012** ،

تناول البحث دراسة مساهمة المشاريع الصغرى في إيجاد وظائف جديدة، وتقليل نسبة الباحثين عن عمل في الأرض الفلسطينية، وقام البحث على المنهج الاستدلالي وأداته التحليل الاحصائي، وتستند إلى التفسير الواقعي لدرجة الانتشار في المشروعات الصغيرة وتناول المدى الذي تؤثر فيه على البطالة والدخل الشهري لكل فرد في دولة فلسطين .

حيث جمعت البيانات من خلال المسوح المالية للجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين من عام 2000،واستنتج الباحث أن المشاريع الصغرى والصغيرة جدا هي إحدى الحلول للقضاء على بطالة الخريجين، أي أن العلاقة سلبية بين كل من عدد العاملين في المشاريع الصغيرة ونسبة البطالة. (النمروطي، صيدم. 2012).

- سامح شاهين، دور المشروعات الصغري في التنمية الاقتصادية في فلسطين :**2017** ،

سعت هذه الدراسة إلى بيان دور المشروعات الصغرى في التنمية الاقتصادية من خلال قدرة الأفراد على الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية ودور هذة المشاريع في تحسين مستوى معيشة الأفراد والحد من البطالة.

ولانجاز اهداف البحث طورت استبيان يحتوي علي (30) فقرة ووُزعت على (100) مفردة من أصحاب الاعمال الخاصة في مدينة نابلس واعتُمد على المنهج الوصفي، واستنتج الباحث النقاط التالية :

أثبتت دور المشاروعات الصغري في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين امكانيات الأفراد للوصول إلى المرافق الاقتصادية بدرجة كبيرة، كذلك رفع دخل الافراد بدرجة متوسطة، وفي الحد من البطالة بدرجة كبيرة. (شاهين.2017).

- محمد علي الطراونة ،أثر المشروعات النسائية الصغيرة المدعمة على إمكان النساء الريفيات في فلسطين اقتصاديا :**2018** ،

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المشروعات النسائية الصغيرة المدعمة على إمكان المرأة الريفية الفلسطينية ماديا، وتم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، وتصميم استمارة استقصاء آراء عينة عشوائية منتظمة من السيدات في رام الله والبيرة القائمات بالمشروعات الممولة والبالغ عددهن 142 امرأة، توصلت الدراسة إلى حدوث تقدم في قضايا (التمكين الاقتصادي ، الاستقلال في اتخاذ القرار، توزيع الأعمال) التي تساعد في حصول النساء الفلسطينيات في الريف على التمكين الاقتصادي من وجهة نظرها. (الطراونة.2018).

تعقيب على الدراسات السابقة:

نجد أن بعض هذه الدراسات تناولت دور المشاريع الصغرى في مكافحة البطالة، والحد منها ورفع مستوى المعيشة، وهي تشترك في ذلك مع البحث الحالي ، كما يشترك هذا البحث مع البحوث السابقة في معرفة

معوقات إقامة المشروعات الصغيرة، إلا أن هذا البحث يتباين عن الدراسات السابقة في أنه يتطرق إلى إسهام المشاريع النسائية الصغيرة في تفعيل دور المرأة في تنمية المجتمع المحلي مما يميزها عن سابقاتها.

أما العينة فقد اختلفت باختلاف أهداف الدراسة ومجتمعها، أما من حيث أداة جمع البيانات والمنهج فتتشابه هذه الدارسة مع عدد من الدراسات السابقة في الاعتماد على استمارة الاستبيان والمنهج الوصفي.

متغيرات الدراسة:

1- المتغير المستقل: ويتمثل في المشروعات الصغيرة وهو العامل الذي يؤثر ايجابياً اوسلبياً على المتغير التابع،اي انه عندما يوجد المتغير المستقل فإنه يؤثر في المتغير التابع بالتصاعد أو الانخفاض.
2- المتغير التابع: هو النتيجة التي يُقاس بها أثر تطبيق العامل المستقل عليها، وهو العامل الذي يمنح نفسه نقطة قابلة للتقصي والبحث، وفي هذه الدراسة يتمثل في (التنمية).
3- المتغير الوسيط: هو العامل الذي يقع في الوسط، ما بين العامل المستقل (المشاريع الصغرى) والعامل التابع (التنمية)، ويربط بينهما ويتمثل في (دور المرأة).

تساؤلات الدراسة:

1- ما هو إسهام المشاريع النسائية الصغري في تدعيم دور المرأة في تنمية المجتمع المحلي لرفع المستوى المعيشي للأسرة والحد من البطالة، تحقيق ذات المرأة؟
2- ما أثر متغير (الفئة السنية ، الوضع العائلي، مستوى التعليم ، نوع العمل) على مستويات مشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة وتنمية المجتمع المحلي .
3- ما المعوقات التي تواجه المشاريع النسائية الصغيرة في المجتمع الليبي مجتمع الدراسة على وجه الخصوص.

الإطار المنهجي للدراسة:

أولًا: نوع الدراسة

تنقسم الدراسة إلى دراسة مكتبية، وهي الإطار النظري الذي يعتمد في جمع معلوماته على المراجع المتمثلة في الكتب والدوريات والرسائل العلمية حول مسالة الدراسة، وبحث ميداني يعتمد على استبانة للحصول على البيانات حول مجال البحث ، وذلك من خلال توزيع الاستمارة على مجموعة من النساء المشتغلات بالمشروعات الصغرى في منطقة الدراسة، وذلك وفق الطرق العلمية المتبعة في الدراسات الاجتماعية، وبذلك فإن هذه الدراسة تنتمي إلى البحوث والدراسات الوصفية.

ثانيًا: المنهج المتبع في الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الكيفي، حيث يعد من أهم أساليب البحث الاجتماعي موافقة للوضع الاجتماعي وسماته، وهو المرحلة الأولى لإحراز الإدراك السليم لهذا الوضع ، فعن طريق اتباع المنهج الوصفي تتحقق الإحاطة بكل أبعاد الواقع الاجتماعي، ومن أهدافه جمع معلومات حقيقية عن مجتمع الدراسة وصياغة النتائج ووضع التوصيات. (محمد.1995).

كما تم الاستعانة بالأسلوب الإحصائي الذي يعتمد على سحب عينة من مجتمع الدراسة بطرق إحصائية للحصول على معلومات عن موضوع البحث ، وباعتماد على الأساليب الإحصائية يتمكن الباحث من التحليل والتفسير والتعميم على مجتمع الدراسة.

ثالثًا: أداة الدراسة

وتتمثل في استمارة الاستبيان، وتعرف بأنها "عدد من الأسئلة المعدة لجمع البيانات اللازمة عن موضوع الدراسة، وهي من أهم الوسائل الفعالة في جمع البيانات". (عبدالفتاح.2001).

رابعًا: حدود الدراسة

1- الجغرافية :أجريت الدراسة بمنطقة الجبل الأخضر وبالأخص بمدينتي البيضاء وشحات.
2- الزمانية: تمت الدراسة في عام 2019م، والميدانية في شهر مارس في نفس العام.
3- البشرية: أجريت الدراسة على النساء القائمات بالمشروعات الصغيرة الخاصة بمنطقة الدراسة.

خامسًا: إجراءات الدراسة

1- إطار العينة: يتمثل في السيدات القائمات بالمشروعات الصغرى في منطقة الجبل الأخضر، إلا أنه لم يتم الحصول على إحصائية لرصد هذه الظاهرة، فمعظم المشروعات التي أجريت عليها الدراسة والموجودة في منطقة الدراسة غير مسجلة.
2- وحدة العينة: يتمثل في المرأة العاملة بالمشروع الصغير.
3- نوع العينة وحجمها: هي العينة العشوائية وحجمها (30) مفردة.

سادسًا: مناهج التحليل الاحصائي المعتمدة

تتمثل في الجداول والتكرارات والنسبة المئوية.

سابعًا: تفريغ البيانات وتحليلها

جدول (1) يوضع الفئة العمرية للمبحوثات

الفئة العمرية	التكرار	النسبة من مئة
18-25	**1**	**3%**
26-35	**10**	**33%**
36-45	**12**	**40%**
46 ↑	**7**	**23%**
المجموع	**30**	**100%**

نلاحظ مما سبق أن معظم المبحوثات أعمارهن من 26 سنة فما فوق، وبالتالي فإن المرأة في هذا العمر غالبًا ما تكون متزوجة ولديها أسرة وأبناء، وبالتالي تحتاج إلى دخل مناسب للمساعدة في نفقات الأسرة، وهذا ما دفعها للقيام بالمشروع.

جدول (2) الحالة الاجتماعية للمبحوثات

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة من مئة
انسه	**7**	**23%**
سيدة	**18**	**60%**
منفصلة	**3**	**10%**
أرملة	**2**	**7%**
المجموع	**30**	**100%**

يتضح لنا من الجدول بأن معظم م المبحوثات من فئة المتزوجة ، فقد بلغت نسبتهم 60% من إجمالي أفراد العينة و 10% مطلقات و 7% أرامل؛ أي أن 77% من إجمالي العينة متزوجات ومطلقات وأرامل، وبالتالي فغالبًا ما يكون لديهن أبناء، وهذا يفسر قيامهم بهذه المشروعات نظرًا لصعوبة المعيشة وغلاء الأسعار وكثرة نفقات الأسرة ومتطلبات الأبناء، والراتب الشهري لا يكفي لسد المتطلبات المختلفة، فالقيام بالمشروعات يعد حلًا وعاملًا مساعدًا لدعم ميزانية الأسرة والوفاء بمتطلباتها، بينما نجد أن 23% من أفراد العينة الأنسات، ولكن العزباء قد تعول أسرة مكونة من الإخوة والأخوات، وتحتاج إلى القيام أو الدخول في المشروع الخاص لسد المتطلبات والاحتياجات المختلفة.

جدول (3) المستوى التعليمي للمبحوثات

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة من مئة
أمي	**1**	**3%**
أساسي	**2**	**7%**
ثانوي	**13**	**43%**
جامعي ↑	**14**	**47%**
المجموع	**30**	**100%**

حيث نجد أن أكثر المبحوثات تعليمهن ثانوي وجامعي فما فوق، فقد بلغت نسبتهم 90% من إجمالي المبحوثات، وأقلهن متحصلات على تعليم أساسي وأميات، وهذا يوضح ما للتعليم من أثر في إقبال النساء على القيام بالمشروعات وإدراكهم لأهمية المشاركة لدعم ميزانية الأسرة والرفع من مستواها والنهوض بها والمساعدة في تولي كافة المسئوليات المتعلقة بالأسرة وخاصة من الناحية المالية.

جدول (4) يبين مجال العمل بالمشروعات

مجال العمل	التكرار	النسب من مئة
صناعي	**14**	**47%**
تجاري	**6**	**20%**
خدمي	**10**	**33%**
المجموع	**30**	**100%**

نجد من البيانات السابقة فيما يتعلق بنوع العمل أو المشروع الآتي:

- أن نسبة 47% صناعات منزلية؛ مثل: أعمال الحياكة وصناعة الحلويات.
- نسبة 33% تجاري؛ مثل: محالٍّ بيع الحلويات والموالح.
- نسبة 20% خدمية؛ مثل: السائقات والمزينات والمنسقات والمعلمات في البيوت (تقوية).

وبالتالي يتضح أن معظم المشروعات التي تقيمها النساء تكون الصناعات المنزلية، ويعزى ذلك إلى أنهن يفضلن العمل بالقرب من أبنائهن وأسرهن.

جدول (5) يوضح عدد العاملين بالمشروع

عدد العاملين	التكرار	النسب من مئة
1-5	**28**	**93%**
6-10	**2**	**7%**
المجموع	**30**	**100%**

يتبين من خلال الجدول رقم (5) أن معظمات المبحوثات اللواتي تبلغ نسبتها 93% يؤكدن أن عدد العاملين معهن بالمشروع يتراوح من (1-5) عامل، وهذا يوضح أنها أعمال صغيرة جداً بحسب عدد العاملين بالمشروع.

جدول (6) يوضح مصدر تمويل المشاريع

مصدر التمويل	التكرار	النسب من مئة
مدخرات شخصية	**19**	**63%**
قرض من المصرف	**3**	**10%**
مساعدة الأسرة	**8**	**27%**
المجموع	**30**	**100%**

نلاحظ من بيانات جدول (6) معظم المبحوثات يؤكدن على أن مصدر تمويل مشروعاتهم مدخرات شخصية لهن، بمساعدة أسرهن، وأن 10% منهم فقط متحصلات على تمويل من المصرف، مما يدل على عدم مساعدة الدولة للمشاريع الخاصة الصغيرة الحجم.

جدول (7) يوضح عدد سنوات العمل بالمشروع

عدد سنوات العمل	التكرار	النسب من مئة
↓ 5 سنوات فأقل	**17**	**57%**
(6-10) سنة	**4**	**13%**
11 سنة ↑فأكثر	**9**	**30%**
المجموع	**30**	**100%**

نلاحظ من بيانات جدول (7) أن أكثر المبحوثات تقل تجربتهن عن خمس اعوام، حيث شكلت نسبته 57% من إجمالي المبحوثات، وهذا بدوره يوضح حداثة المشروعات النسائية في المجتمع، وقد يرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة في الاونة الأخيرة وارتفاع الأسعار، مما شجع على الإقبال للقيام بالمشروعات لدعم ميزانية الأسرة والمساعدة في الإنفاق على احتياجات الحياة.

جدول (8) يبين مدى تحصل القائمات بالمشروعات على برامج تدريب في نطاق عملهن

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
نعم	**10**	**33%**
لا	**20**	**67%**
المجموع	**30**	**100%**

يتضح من البيانات السابقة67% من المبحوثات؛ أي معظمهن، لم يتحصلن على دورات تدريبية في مجال عملهن، وهذا يدل كما ذكرنا سابقًا على حداثة هذه المشروعات، كما يعد مؤشرًا على عدم اهتمام الدولة بهذه المشروعات، ودعمها مما ينعكس بشكل سلبي عليها.

جدول (9) يوضح مدى وجود منع أو معارضة من أحد أفراد الأسرة بأفتتاح بالمشروع

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
نعم	**3**	**10%**
لا	**27**	**90%**
المجموع	**30**	**100%**

نلاحظ من النسب بأن 90% من المبحوثات؛ أي معظمهن، لم تواجه معارضة من الأسرة عند قيامهن بالمشروع، وهذا بدوره يعد دعمًا وتحفيزًا لهن، كما يدل ذلك على حصول الأسرة على مردود جيد من المشروع، مما أدى إلى تقبل المشروع وعدم معارضته.

جدول (10) يوضح مدى وجود مشقة في التوفيق بين الوظيفة والمسؤوليات العائلية

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
نعم	**11**	**37%**

لا	**19**	**63%**
المجموع	**30**	**100%**

نلاحظ من النسب السابقة أن أكثر المبحوثات لا يواجهن مشقة بالتوفيق بين ممارسة الوظيفة الخاصة والمسؤوليات العائلية ، حيث يؤكد ذلك 63% من المبحوثات، وهذا ما يشجعهم على الاستمرار في عملهن.

جدول (11) يوضح مدى تأثير ممارسة العمل على العلاقة مع الزوج وتربية الأبناء

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
نعم	**7**	**23%**
لا	**23**	**77%**
المجموع	**30**	**100%**

نجد من بيانات جدول رقم (11) أن أكثر المبحوثات لا تؤثر ممارستهم لأعمالهم على العلاقة مع الزوج أو على تربية أبنائهن، وبالتالي لا يوجد عائق للاستمرار أو القيام بأعمالهم من قبل الزوج والأبناء، وقد تكون العلة في أن أكثر المشروعات أعمال منزلية، وحينذاك لا تخرج المرأة من البيت؛ أي تقوم بالعمل في البيت بالقرب من الزوج والأبناء، وقد تقوم بتوفير متطلباتهم في نفس الوقت مع أداء عملها الخاص.

جدول (12) يوضح أسباب القيام بالمشروع الخاص

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
انخفاض المستوى المعيشي وغلاء الأسعار	**18**	**60%**
التحرر وإثبات الذات	**7**	**23%**
تنمية المهارات	**5**	**17%**
المجموع	**30**	**100%**

نلاحظ من العرض لبيانات جدول (12) أن أكثر المبحوثات –وهن 60% من إجمالي المبحوثات– يؤكدن على أن العامل أو السبب الأساسي الدافع لإقامة المشروع بالنسبة لهن هو انخفاض المستوى المعيشي بشكل عام وغلاء الأسعار، مما يعكس أن المرأة تساهم بشكل كبير في الإنفاق على الأسرة، يأتي في الدرجة التالية من حيث الأسباب التحرر وإثبات الذات ثم تنمية المهارات.

جدول (13) يوضح مدى توفير المشاريع الصغيرة فرص جديدة للعمل والدخل الخاص للنساء

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
نعم	**29**	**97%**
لا	**1**	**3%**
المجموع	**30**	**100%**

نجد من العرض السابق أن معظم المبحوثات –اللواتي شكلت نسبتها 97%– يؤكدن على أن المشروعات الصغيرة تتيح فرصًا جديدة للعمل والدخل بالنسبة للنساء، وهذا مؤشر على فائدة الأعمال النسائية الصغرى ودورها في خلق التطور وزيادة الدخل.

جدول (14)

يوضح مدى تخفيف المشاريع العبء على الدولة في توفير فرص العمل

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
نعم	**28**	**93%**
لا	**2**	**7%**
المجموع	**30**	**100%**

يتضح لنا من النتائج أن معظم المبحوثات يؤكدن على أن هذه المشروعات التي شاركن فيها لها دور كبير من وجهة نظرهن في تخفيف العبء على الدولة وخلق فرص عمل وتخفيف نسب البطالة في المجتمع، وهذا يدل على نجاح هذه المشاريع وأن لها مردودًا ماديًّا جيد يعود بالفائدة على من قام بها.

جدول (15) يوضح مدى مشاركة المشاريع في زيادة معدل دخل الأسرة

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
نعم	**30**	**100%**
لا	**0**	**0%**
المجموع	**30**	**100%**

نجد من بيانات جدول (15) أن كل المبحوثات يؤكدن على أن مشاريعهم قد ساهمت في رفع المستوى المعيشي لأسرهن، وأنهن قد ساهمن مساهمة فعالة في الإنفاق على الأمور الصحية والتعليمية للأسرة وغيرها من الأمور الأخرى، وهذا بدوره أدى إلى عدم وجود عوائق للمشروعات من قبل أفراد الأسرة، نظرًا إلى أنهم لمسوا أهميتها في دعم ميزانية الأسرة، ورفع مستواها المعيشي.

جدول (16)

يوضح درجة مشاركة المشاريع على دعم تقدير الذات والقدرة على المساهمة في تنمية الوطن

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
نعم	**29**	**97%**
لا	**1**	**3%**
المجموع	**30**	**100%**

يتضح من خلال النسب أن معظم المبحوثات يؤكدن على أن ممارستهن لعملهن بالمشروع الخاص أدى إلى زيادة شعورهن بالثقة بأنفسهن، وبالتالي هذا الشعور يؤدي إلى زيادة قدرتهم على المشاركة في تنمية وتطوير الوطن ، فالمشاريع النسائية الصغيرة لها دور إيجابي في تطور المجتمع ولابد من دعمها من الجهات المسئولة.

جدول (17)

يبين مدى وجود برامج من الدولة تهتم بالمشروعات الصغيرة وتدعمها ماديًا ومعنويًا

الإجابة	التكرار	النسب من مئة
نعم	**0**	**0%**
لا	**30**	**100%**
المجموع	**30**	**100%**

نجد من البيانات أن كل المبحوثات يؤكدن على عدم وجود دعم للقيام بمشروعاتها أو مساعدة أو برامج خاصة بالانشطة الغير رسمية وخاصة النسائية، من الدولة والجهات المختصة، ملموسة تمويلية أو تخطيطية ، وهذا بدوره يعتبر من أهم الصعوبات التي تواجه المرأة في قيامها بالمشروع، مما يؤدي إلى اعتمادها على المدخرات الشخصية الخاصة بها أو بالأسرة حتى تستطيع القيام بالمشروع.

النتائج المترتبة على الدراسة:

التساؤل الأول

ما دور المشاريع الصغرى في تدعيم مساهمة المرأة بفاعلية في تنمية المجتمع المحلي وفقا ثلاث بنود هي:

(الحد من البطالة – رفع دخل الأسرة – تحقيق الذات)؟

أولًا: الحد من البطالة

تبين من الدراسة أنه مع ضئالة سعة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي بلغ عدد العاملين فيها (1–5) عامل، وأنه على الرغم من الإمكانيات المتواضعة لها، فإن لها دورًا فعالًا في فتح الباب لوظائف جديدة خصيصا لأصحاب المشاريع ، وكذلك اخرى عند توظيفهم لأفراد آخرين، وبالتالي يساهم هذا القطاع في الحد من مشكلة البطالة وخاصة لدى النساء؛ لأنه لا يتطلب مهارة عالية ولا رأس مال كبير، كذلك تتيح للمرأة فرصة للعمل بشكل لا يتعارض مع واجباتها الأسرية كأم وزوجة؛ لأن غالبية الأعمال منزلية ولا تتطلب منها العمل لساعات طويلة خارج المنزل حيث بلغت نسبة من لا يجدون مشقة في التوفيق بين الشغل والأعباء المنزلية 63%، كما أن هذه المشروعات تخفف العبء عن الدولة في التعيين والتوظيف واستيعاب القوى العاملة بنسبة 93% حسب رأي أفراد العينة.

ثانيًا رفع المستوى المعيشي

اتضح من الدراسة أن المشاريع الصغرى ساهم في رفع المستوى المعيشي للأسرة، وزاد الإنفاق على الأمور الصحية والتعليمية، وأصبح للمرأة القدرة على الإنفاق بنسبة وصلت إلى 100% من المبحوثات، وكان انخفاض المستوى المعيشي وغلاء الأسعار من أهم الأسباب التي دفعتها للقيام بالمشروعات النسائية.

ثالثًا: تحقيق الذات

اتضح أن المشاريع الصغرى النسائية اخذت مكانة أساسية في تحقيق ذات المرأة وطموحاتها وثقتها بنفسها؛ أي المرأة القائمة بالمشروع، حيث إن هذه المشروعات تتطلب امرأة مؤهلة على التصدي للمواقف الصعبة والاحتكاك مع المجتمع، وهذا يجعلها أكثر ثقة بنفسها ومواكبة التقدم والتطور، فقد ساهمت هذه المشروعات في إيجاد ثقافة التميز والإبداع للمرأة حسب رأي 97% من عينة الدراسة، وتحقيق الذات والثقة بالنفس يأتي عن طريق كسب المهارات والخبرات التي تؤهل المرأة للقيام بعملها على أكمل وجه.

التساؤل الثاني

ما أثر متغير (الفئة السنية، الوضع الاجتماعي، مستوي التعليم، نوع العمل) على مستويات مشاركة المرأة في المشروعات الصغرى والتنمية المحلية؟

وقد اتضح من الدراسة الآتي:

أولًا: متغير الفئة السنية

اتضح أن معظم المبحوثات أعمارهن من 26 سنة فما فوق حيث إن المرأة في هذه المرحلة العمرية قد نضجت وأصبحت تخطط لمستقبلها بطريقة عملية تناسب إمكانياتها وتحقق طموحها، بالإضافة إلى تزايد مشاركتها في تقديم الدعم المادي للأسرة مع تقدمها في العمر وتزيد مسؤوليات الحياة وتعقيداتها، أما أقل مشاركة في المشروعات فكانت الفئة (18–25) بسنة 33%، ويُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة العمرية تكون في الغالب على مقاعد الدراسة وغير مسؤولة عن الإعالة وتحت رعاية الأسرة ماديًا في الغالب.

ثانيًا: الحالة الاجتماعية

حيث قسمت إلى: عزباء – متزوجة – مطلقة – أرملة.

واتضح من الدراسة أن أكثر القائمات بالمشروعات متزوجات بنسبة 60% من عينة الدراسة، حيث يزداد العبء الاقتصادي على المرأة المتزوجة والمتمثل في الإنفاق وسد احتياجات الأسرة الخاصة، وبالتالي فإن المشروعات النسائية هي وسيلة مناسبة لهن في زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها المعيشي.

ثالثًا: المستوى التعليمي

اتضح من الدراسة أن أكثر المبحوثات القائمات بالمشروعات الصغيرة حاصلات على تعليم متوسط أو جامعي وما فوق الجامعي، وهذا يوضح أثر التعليم على قيام المرأة بالمشروع بشكل إيجابي، فالمرأة المتعلمة أكثر قدرة على إدارة شؤون عملها، وتمتلك القدرة على تحسين وتطوير مهاراتها، فكلما زاد تعليمها زاد وعيها ونضجها، وبذلك تكون عنصرًا أكثر فاعلية في بناء وتطوير مجتمعها.

- مجال العمل

حيث إن أكثر المشروعات تتمثل في الانشطة الصناعية والمتمثلة في الخياطة والتريكو وصناعة الحلويات والمخبوزات، وهي صناعات منزلية، فهي مناسبة أكثر للمرأة، ولا تتطلب رأس مال كبير، ولا تحتاج المرأة إلى ترك منزلها للعمل خارجه؛ أي تبقى بالقرب من أبنائها وزوجها، حيث شكل المشروع الصناعي نسبة 47% من العينة، يليها الوظائف الخدمية، وآخرها القطاع التجاري.

التساؤل الثالث

ما التحديات التي تجابه المشاريع النسائية الصغرى في المجتمع الليبي مجتمع البحث على وجه الخصوص؟

اتضح من الدراسة أن المشروعات تواجه عدة معوقات، وبذلك فهي تحد من تطورها والإسهام في النمو المحلي، وهي كالآتي:

أولًا: مصدر تمويل المشروع: حيث اعتمدت غالبية المبحوثات في إقامة المشاريع على مدخراتهم الشخصية والمساعدات الأسرية، حيث أجمعت 60% من المبحوثات على أن التحديات الاقتصادية وقلة الامكانيات هي أكثر العوائق التي تواجههم وتعيق طموحاتهن، فلا توجد مساعدات من المصارف كالإقراض وغيره.

ثانيًا: نقص الخبرة والتدريب أيضًا من التحديات التي تواجه المشروعات؛ حيث إن 57% من المبحوثات تقل خبرتهم عن (5) سنوات بالإضافة إلى أنهن لم يحصلن على دورات تدريبية في مجال المهنة .

ثالثًا: تجمع كل المبحوثات بنسبة 100% أن الدولة لا تهتم بالمشروعات النسائية الخاصة على الرغم من أهميتها المادية والمعنوية في تحقيق النمو للمجتمع، فلم توفر الدولة مراكز للتعليم الحرفي وتقديم المشورة، أو تبني تعريف المشاريع النسائية الصغرى، أو وضع قوانين تدعم نشاطها وتوفر حماية لهن، أو تقديم تسهيلات مصرفية للمشروعات.

رابعًا: المعوقات الاجتماعية فلا تكاد توجد، حيث إن معظم المبحوثات لم يواجهن معارضة من أسرهن بنسبة 9% من المبحوثات، ولم يجدوا مشقة في التوفيق بين الشغل والمسؤوليات العائلية، وإن وجدت صعوبات فهي تتمثل في العادات والتقاليد والمجتمع الذكوري، ولكن بنسبة بسيطة جدًا.

توصيات الدراسة:

1- نشر الوعي الثقافي بإسهام المشروعات الصغرى في البناء والتطور المجتمعي.
2- تشجيع الدولة للقطاع الخاص والمشروعات الصغيرة بوضع خطط واستراتيجيات قصير وطويلة الأمد، وتجهيز أرضية مناسبة لتطوير هذه المشروعات وتحقيق تكاملها، لتحفيز الإنتاج المحلي.
3- إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع الصغرى، وتبني تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغرى والمتناهية الصغر.
4- تقديم الدعم المادي والمعنوي لصاحبات المشروعات وإكسابهن المهارات الضرورية لأنجاح المشروع كإقامة المعارض لعرض المنتجات والتسويق لها.
5- إتاحة الإمكانيات والقروض المصرفية لدعم المشاريع.
6- إقامة دورات تدريبية في الإدارة والتسويق والتنمية البشرية لصاحبات المشروعات،وذلك لإكسابهن الخبرة والمعرفة لتسير أعمالهن.
7- الاهتمام بالتدريب الفني وإرشاد التعليم المهني لتنشيط الاقتصاد الوطني.
8- إجراء دراسات أخرى حيال المشروعات النسائية في مجالات لم تتناولها الدراسة.

قائمة المصادر

1- انويجي، عبد القادر، 2006، واقع المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تنمية وتطوير المشاريع الصغرى ، بنغازي – ليبيا، مركز البحوث والعلوم الاقتصادية.

2- بدران، عبد الرشيد محمود، 2002، علم الاجتماع ودراسات المرأة، القاهرة، مصر، مجمع البحوث والدراسات الاجتماعية.

3- البرغثي، ونيس، 2014، معوقات تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة الحجم ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.

4- بوحردة، عمر موسى، 2013، سوسيولوجيا الصناعات الصغيرة، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.

5- حمزة، أمير عبد الله محمد، 2010، واقع مشروعات المرأة المتناهية الصغر في السودان، مجلة دراسات مجتمعية، السودان، العدد السادس.

6- محمد ، عبد الرسول سعد ، 1998، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمعات المحلية، ، مصر، المكتب العلمي للنشر.

7- شاهين، سامح، 2017 دور المشروعات الصغري في التنمية الاقتصادية في نابلس فلسطين جامعة النجاح الوطنية.

8- شفيق، محمد، بدون، 1993،السكان والتنمية، الإسكندرية، مصر، دار الكتب.

9- صالح، محمود محمد عبدة، 1997، تعدد الأدوار والأداء الوظيفي، والمهني للمرأة، ندوة اقتصاديات تعليم وعمل المرأة في ليبيا، بنغازي – ليبيا، جامعة قاريونس.

10- الطراونة، مصطفى صافي علي، 2018، أثر المشاريع النسوية الصغيرة على تمكين المرأة الريفية، دائرة علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن.

11- عبد الرحمن، منى السيد حافظ، 2003، المرأة في المجتمع المدني، ندوة العولمة وقضايا المرأة والعمل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

12- علام، سعد طه، 2003، دراسات في الاقتصاد والتنمية، القاهرة، : دار طيبة للنشر.

13- عبود ، كنجو عبود، 2007، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشاريع الصغيرة، المؤتمر العلمي الخامس، عمان – الأردن، جامعة فيلادلفيا.

14- محمد، محمد علي، 1995، البحث الاجتماعي، ، مصر، دار المعرفة الجامعية.

15- النمروطي، خليل، صيام، أحمد محمود، 2012،دور المشاريع الصغيرة في معالجة بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، جامعة فلسطين .